

مهارات بحثية 1 – الأسبوع العاشر

التأثير القانوني للذكاء الاصطناعي

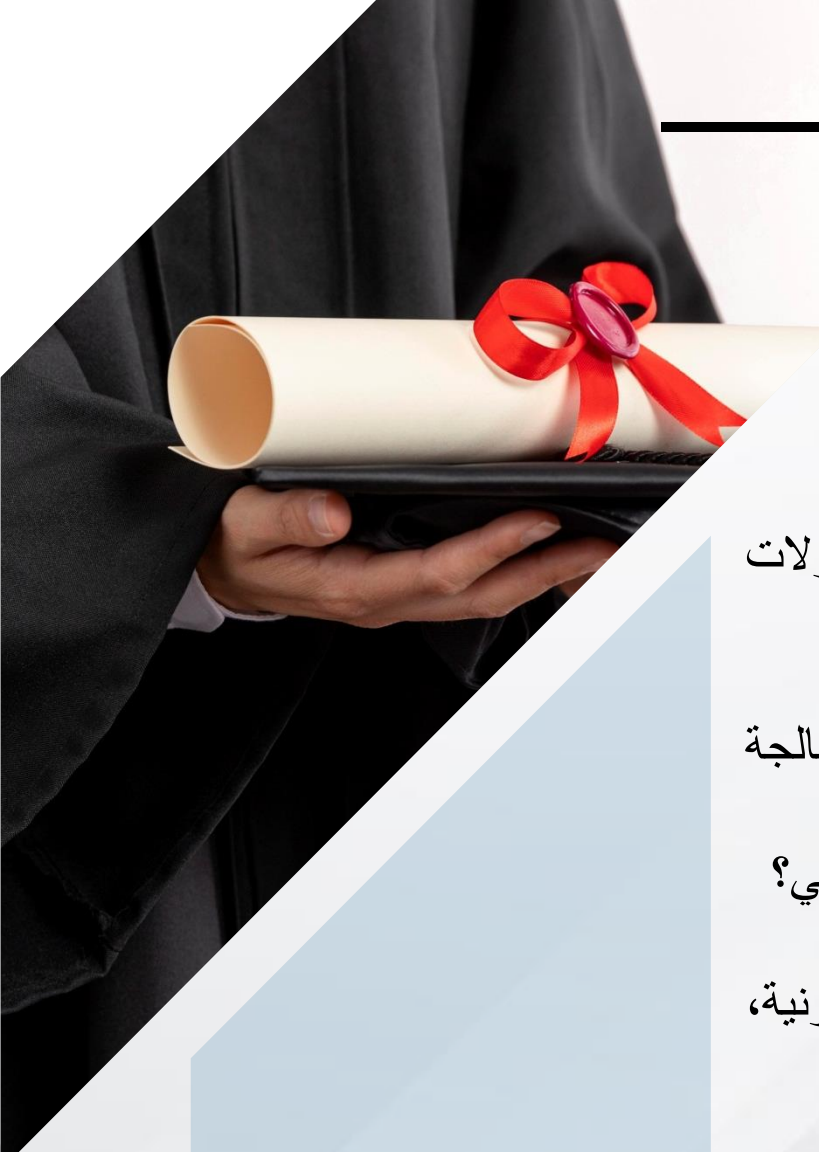
إعداد الطالب/

علي احمد الشهراني

2025



التساؤلات البحثية

- 
- ركزت الدراسة المعنونة بـ "التأطير القانوني للذكاء الاصطناعي" على طرح مجموعة من التساؤلات المحورية التي تمثل المدخل الأساسي لمشكلتها البحثية. أهم هذه التساؤلات تمحورت حول:
 - ما هو الإطار القانوني المناسب للتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي في ظل تطورها السريع؟
 - هل تكفي القواعد القانونية التقليدية (القانون المدني، المسؤولية العقدية والتقصيرية) لمعالجة الأضرار الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي؟
 - ما مدى الحاجة إلى تدخل تشريعي خاص يضع أحكامًا جديدة تتلاءم مع طبيعة الذكاء الاصطناعي؟
 - هل يمكن منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة، أم يظل مجرد أداة في يد الإنسان؟
- هذه التساؤلات عكست إدراك الباحث لمدى التعقيد الذي يفرضه الذكاء الاصطناعي على النظم القانونية، كما شكلت أساسًا منطقيًا لبناء بقية مكونات البحث.

الأهداف

- سعت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف التي ارتبطت ارتباطاً مباشراً بالتساؤلات السابقة. أبرز هذه الأهداف تمثل في:
- تحليل الإطار القانوني القائم وتحديد أوجه قصوره في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي.
 - اقتراح حلول قانونية وتشريعية لسد هذه الفجوات بما يضمن تحقيق العدالة وحماية الأفراد من الأضرار المحتملة.
 - تقييم مدى إمكانية إسناد شخصية قانونية للذكاء الاصطناعي وتوضيح انعكاسات ذلك على نظرية المسؤولية.
 - إرساء أرضية فقهية تُمكن من بلورة تشريع عربي أو وطني متكامل خاص بالذكاء الاصطناعي.
- وبذلك، فإن الأهداف جاءت لترجم التساؤلات إلى خطوات عملية يمكن قياسها، مما أعطى البحث طابعاً تطبيقياً إلى جانب التأصيل النظري.

الفروض

- اعتمدت الدراسة مجموعة من الفروض النظرية التي انطلقت منها، أبرزها:
- الفرض الأول: القواعد القانونية التقليدية غير كافية لمعالجة كافة الإشكالات الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي.
 - الفرض الثاني: المسؤولية المدنية في صورتها التقليدية (القائمة على الخطأ) تواجه صعوبات في التطبيق على الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي.
 - الفرض الثالث: الحاجة قائمة إلى تطوير تشريع خاص أو تبني نظرية جديدة للمسؤولية تقوم على المخاطر أو المسؤولية الموضوعية.
 - الفرض الرابع: الذكاء الاصطناعي لا يمكن منحه شخصية قانونية مستقلة في المرحلة الراهنة، وإنما يظل تابعاً لمستخدميه أو مطوريه.
- هذه الفروض شكلت إطاراً نظرياً للتجربة الفكرية التي قام بها الباحث في معالجة موضوعه.

مدى الاتساق بين التساؤلات والأهداف والفروض

من خلال التحليل، يتضح أن هناك درجة عالية من الاتساق بين التساؤلات البحثية والأهداف والفروض. فالتساؤلات طرحت الإشكاليات الكبرى المتعلقة بالتأطير القانوني للذكاء الاصطناعي، بينما جاءت الأهداف لتترجم هذه الإشكاليات إلى خطوات عملية يسعى البحث لتحقيقها، مثل تحليل الوضع القائم واقتراح حلول. في حين أن الفروض وفرت إجابات مبدئية متوقعة لهذه التساؤلات، بحيث يسعى البحث إما إلى إثباتها أو نفيها.

على سبيل المثال، التساؤل حول كفاية القواعد التقليدية قابله هدف يتمثل في تقييم هذه القواعد وفحص قصورها، وتبعه فرض يؤكد عدم كفايتها. والتساؤل حول منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي قابله هدف يسعى لتقييم هذا الاحتمال، ثم فرض يستبعده. هذا التناسق يعكس سلامة البناء المنهجي للدراسة، ويعزز من مصداقية نتائجها.

المرجع

براهيم, ب. (2024). التأطير القانوني للذكاء الاصطناعي. Retrieved from

<https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/461/9/2/246852>



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

